واقع البطالة في سورية (آثارها واستراتيجية حلها)

الأستاذ الدكتور إبراهيم أحمد سعيد*

الملخص

تُعدّ دراسة البطالة إحدى أهم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لما لها من أهمية في تسليط الضوء على جوهر القضايا في المجتمع، وتأثير ذلك في الحراك السياسي والاجتماعي، ومع تفاقم البطالة في سورية وازديادها عاماً بعد عام، إلا أن السياسة الحكومية والمشاريع المقترحة ما زالت دون مستوى المشكلة.

هَدَفَ البحث إلى تحليل ظاهرة البطالة في سورية من حيث أسبابها وأنواعها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ووضع استراتيجية مناسبة لحلها. اعتمد في إنجاز هذا البحث ثلاثة مناهج، وهي: منهج التحليل العاملي والمنهج الكمي ومنهج المشكلات.

تطرق البحث لأنواع البطالة، وحدّد أسبابها الطبيعية والديمغرافية والإدارية والاقتصادية والتربوية وضعف الاستثمارات. وقد حُلِّلَ واقع البطالة في سورية حسب الفئات العمرية والمحافظات، ثم تم حُلِّلَتْ نتائج البطالة على المجتمع السوري اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وانتهى البحث إلى وضع استراتيجية مناسبة للتصدي للبطالة ، وبنود هذه الاستراتيجية يمكن أن تعمل كمنظومة واحدة، ويمكن أن ترتب وفق أولويات متناسبة مع الخصائص المكانية لكل إقليم من الأقاليم أو لكل قطاع من القطاعات أو مرحلة من المراحل بما يتوافق وإمكانيات التمويل والتنفيذ والمتابعة.

* قسم الجغرافية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

مقدمة:

تُشكل دراسة البطالة إحدى أهم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، لما لها من أهمية في تسليط الضوء على جوهر القضايا في المجتمع، لأنها تتصدى لأسباب الفقر وما ينتج عنه من أوضاع اجتماعية وثقافية، وتأثير ذلك في الحراك السياسي والاجتماعي، وتتصدى كذلك لمشكلات البنى الهيكلية في الاقتصاد السوري وللسياسات الحكومية، غير المتزنة وغير المسؤولة في النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب الكتلة الحيوية المقدرة بأكثر من 300 ألف بمختلف مستوياتها وكفاءاتها التخصصية، ولعدم وجود تصور واضح وسليم عند الدولة لجعل عملية الإحلال السنوية في قوة العمل وفق آلية مدروسة، تتجدد من خلالها قوة العمل السورية، وتتيح بالوقت نفسه الفرص الكافية للأجيال القادمة لتدخل سوق العمل طبيعياً.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في أنه ومع تفاقم البطالة في سورية وازديادها عاماً بعد عام، ومع آثارها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية وانعكاس ذلك على مجمل الحراك الوطني والتغيرات التي أصابت سورية في السنتين الأخيرتين، إلا أن السياسة الحكومية والمشاريع المقترحة مازالت دون مستوى المشكلة، ولم ترقَ استراتيجية الدولة (إذا كانت موجودة) لحل هذه القضية ذات الأوجه المتعددة.

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة البطالة في سورية، من حيث أسبابها وأنواعها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ووضع استراتيجية مناسبة لحلها.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في إنجاز هذا البحث ثلاثة مناهج مهمة في البحث العلمي، وهي:

1- منهج التحليل العاملي الذي ساعد على تحليل العناصر المكونة لمشكلة البطالة في سورية.

2- المنهج الكمي لدراسة المعطيات الرقمية المتوافرة عن النمو السكاني والبنى التركيبية للسكان وتحليلها، وتوزيع البطالة ضمن الفئات السكانية.

3- منهج المشكلات الذي يُعدّ أساس دراسة البحث من حيث الأسباب والنتائج والاستراتيجية المقترحة.

الكلمات المفتاحية:

البطالة، البطالة الدائمة، البطالة المؤقتة، البطالة الموسمية، البطالة المقنعة، نسبة البطالة، أسباب البطالة، الفساد، الفقر، الاستثمار، الجفاف، نتائج البطالة، القطاع العام، التنمية الإقليمية، النظام الضريبي، توطين الصناعة، المدن الصناعية.

تعريف البطالة Unemployment :

من الصعب إيجاد تعريف متكامل وشامل للبطالة يُتفق عليه دون أن يُثير تساؤلات متعددة الجوانب، والبطالة لغة مشتقة من فعل بطل الشيء، وبَطَل الأجيرُ بطالة، أي تعطّل فهو بطّال[1]. وهذا المصطلح يطرح تساؤلات عدة، أهمها:

هل تعني البطالة عدم العمل، أو العمل مدة محددة، أو العمل بغير التخصص، أو العمل في غير وظيفة حكومية؟ وعليه فإنه من الضروري وضع معايير محددة لتعريف البطالة:

1- البطالة كحالة يرغب طالبو العمل فيه، ولكنهم لا يجدونه في مؤسسات العمل.

2- البطالة كحالة يرغب طالبو العمل في العمل الدائم، ولكن يجدونه بعض الوقت فقط.

3- البطالة كحالة يُسجل طالبو العمل في مكاتب العمل بانتظاره، لكنهم يعملون في أعمال مؤقتة في غير التخصص الذي يرغبون فيه.

1 – الجوهري. قاموس الصحاح. الجزء الرابع. ص1635. دار العلم للملايين. بيروت. ط4 .1987م.

وعليه يمكن تعريف البطالة بأنها "الحالة التي يبحث فيها الفرد عن العمل المدفوع الأجر ولكنه لا يجده، لأن عدد الأفراد الباحثين عن العمل يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها". وتُعرّف البطالة وفق رأي علماء الاجتماع بأنها: "حالة عدم قدرة العامل على بيع قوة عمله في أسواق العمل، مع أنه يسعى لذلك" يُعد هذا التعريف مهماً، لأنه يربط بين سوق العمل من جهة وبين قوة العمل الحيوية من جهة ثانية. لكن منظمة العمل الدولية (ILO) أعطت مفهوماً آخر للبطالة، أساسه العامل الراغب في العمل فعرفته بأنه "هو الشخص الذي لا يعمل أكثر من ساعة واحدة في اليوم الواحد، خلال وقت التعداد، لكنه قادر على العمل ويبحث بنشاط وجدية عنه". وبهذا تكون منظمة العمل الدولية قد ربطت البطالة بثلاثة عناصر، وهي:

1- مدة العمل ذاته، ساعة واحدة في اليوم.
2- قدرة العامل على العمل (حيوياً وتخصصياً).
3- البحث عن العمل والسعي لبلوغه.

لم تكتفِ المنظمة بتعريف المتعطل بل قامت بتعريف البطالة ذاتها بأنَّها " الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى". لهذا يمكن القول إنَّ البطالة هي حالة استعداد الفرد للعمل في الوقت المحدد، ولكنه لا يجد العمل المناسب له مع أنه قادر عليه وراغب فيه وفق أجر محدد. والبطالة في الموسوعة العربية [2] ظاهرة اجتماعية خطرة برزت منذ عصر الثورة الصناعية، ولفهمها لابَّد من دراسة اقتصاد البطالة من حيث رصد مستوياتها ومستوى النشاط الاقتصادي والمشكلات الهيكلية للعمالة والتخلف الاقتصادي المرافق لها، ووضع المبادئ العامة لسياسة العمالة والقضاء عليها.

أنواع البطالة:

توجد أنواع متعددة للبطالة أهمها:

2 – الموسوعة العربية. المجلد الخامس. ص148 . 149. دمشق. 2002م ط1.

1- البطالة الدائمة Open Unemployment: يُعدُّ هذا النوع من البطالة أكثر الأنواع ضرراً، لأن المتعطل أو طالب العمل يبحث عنه وهو قادر عليه، ولكنه لا يجده، لا زمناً قصيراً ولا زمناً طويلاً.

2- البطالة المؤقتة Under Unemployment: في هذا النوع من البطالة يستطيع من يريد العمل أن يجده مدة محددة ليوم في أسبوع أو عدة أيام، أو مدة أشهر أو أكثر، ولكنها ليست تحت عنوان العمل الدائم، وقد تكون بأجور أقل من الأجور في الأعمال ذاتها من النوع الدائم، مع أن العامل هنا يريد أن يعمل عملاً دائماً. قد تأتي البطالة هنا باسم الموسمية Seasonal Unemployment كونها جاءت بسبب نوع العمل ذاته، الذي يكون زراعياً في مواسم محددة إمَّا في الحراثة وإمَّا في الحصاد وجني المحصول، أو في الصيد، أو في غيرها من الأعمال.

3- البطالة المقنعة Disguised Unemployment: هذا النوع من البطالة لا يشبه الأنواع السابقة، إذْ لا يوجد عاطل عن العمل بالمعنى الحرفي، فالعامل يستلم أجراً شهرياً ولكنه عملياً لا يعمل، وتحصل هذه عندما يزيد عدد الموظفين أو العمال على عدد الوظائف الموجودة فعلاً، أي إنَّ العمل لا يتحمل هذا العدد من العمالة. فتكون النتيجة تدني إنتاجية العمل وتدني نوعيته. وهذا النوع من البطالة يأتي غالباً من سوء الإدارة، والمحسوبيات، وعدم اتباع الأسس العلمية في التوظيف وفي توزيع الموظفين، إنه نوع من الهدر في الاقتصاد الوطني وفي استثمار الموارد البشرية.

4- البطالة المرتبطة في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني التي يجب أن تحصل بين مدة وأخرى، لأنها قد تكون ضرورية من أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني، وهذا يصيب بالضرورة جزءاً من قوة العمل الوطنية فتصبح خارج قوة العمل الفعلية.

5- البطالة القسرية الناجمة عن تسريح نسبة من العمال من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية لأسباب متعددة لا مجال لذكرها في هذا البحث، فيدخلون في عداد البطالة ولو أعطوا راتباً تقاعدياً جزئياً أو تعويضاً عن سنوات خدمتهم السابقة.

وتوجد أنواع أخرى للبطالة محددة بأسبابها، منها:

1- البطالة المرتبطة بدورات الاقتصاد، أي مستوى الكساد الاقتصادي والتضخم وعدم القدرة على تصريف الإنتاج والإنعاش الاقتصادي، وهذا يحصل في دول العالم كلّها باتجاهاته وأنظمته الاقتصادية المتعددة.

2- البطالة المرتبطة بالتقدم التقني، وهي حقيقة معروفة في المجتمعات الرأسمالية، إذْ إنَّ تحديث الآلات والمعدات(وهذه حالة مستمرة) يؤدي إلى تسريح نسبة من العمال ومن ثَمَّ إلى البطالة، كما قال ماركس التقانة في ظل الرأسمالية ضد العمال.

أسباب البطالة في سورية:

توجد أسباب متعددة، بمستويات متباينة، للبطالة في سورية يمكن تحديدها بالآتي:

1- معدل النمو السكاني المرتفع، الذي كان خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بنحو 3% أو يزيد قليلاً، مما أدى إلى تزايد وسطي عدد الفرص المطلوبة سنوياً من 75 ألف فرصة خلال السبعينيات إلى 100 ألف فرصة في الثمانينيات ووصلت إلى 250 ألف فرصة في نهاية القرن العشرين ، وارتفعت لتصل إلى 350 ألف في عام 2011م[3]. أمَّا العجز في عدم القدرة على تأمين فرص العمل فراوح بين 60 – 90 ألف فرصة عمل سنوياً خلال الثمانينيات، ووصل إلى 100- 150 ألف فرصة خلال التسعينيات، وبذلك دخلت سورية القرن الحادي والعشرين بعجز تراكمي بلغ نحو 2 مليون طالب عمل، ولكن تمكّن القطاع الخاص (القطاع غير المنظم) من استيعاب نحو 700 ألف فرصة عمل فراوحت البطالة بين 20 – 23%، فقد قدّرت بعض الجهات الحكومية (المكتب المركزي للإحصاء) نسبة البطالة في سورية بين 12.4% في عام 2004م و8.4% في عام 2010م (وكانت

[3] – وزارة العمل (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل). التقرير السنوي.2012م.

8.1% في عامي 2005 و2009)، في حين تؤكد دراسات مكاتب العمل بأن نسبة البطالة تصل إلى 13.4% (10.3% بين الحضر و17.1% بين سكان الأرياف).

الجدول رقم (1) يبيّن تطور عدد سكان سورية منذ عام 1960 – إلى عام 2011م

السنة	المجموع / ألف نسمة
1960	4565
1970	6305
1980	9046
1994	13782
2004	17921
2009	20125
2010	20619
2011	21124

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. دمشق. 2012 م.

يشمل الموجودين داخل سورية فقط. في حين قُدّر عدد سكان سورية الإجمالي (في السجلات المدنية) في عام 2012م بنحو 25 مليون نسمة.

في الجدول السابق يتبيّن معدل التزايد السكاني السريع، فقد تضاعف عدد سكان سورية خلال عشرين سنة من عام 1960إلى عام 1980م، وتضاعف كذلك خلال الـ 24 سنة التالية (2004م)، وهذا يبيّن وجود تراجع بسيط في معدل النمو السكاني. إنما التراجع الملحوظ في معدل النمو قد ظهر في الثلاث سنوات الأخيرة ليُصبح بحدود 2.4%.

والجدول رقم (2) يبيّن مدى ارتباط معدل النمو السكاني بمعدل الخصوبة الطبيعية في المجتمع، وارتباط هذه الخصوبة بالفئات العمرية من جهة وبالمستوى التعليمي (الثقافي) من جهة ثانية.

الجدول رقم (2) يبيّن معدّلات الخصوبة العمرية لكل 1000 امرأة حسب الحالة التعليمية لعام 2009

الحالة التعليمية	فئات السن						
	19 - 15	24 - 20	29 - 25	34 - 30	39 - 35	44 - 40	49 - 45
أمية	96.2	196.7	229	202.1	147.5	51	10.4
تقرأ وتكتب	64.6	173.9	216.1	162.4	121.1	14.3	1.7
ابتدائية	169.9	207.1	201.5	155.2	88.1	32	1.7
إعدادية / تعليم أساسي	35.2	177.1	168.8	135.4	74.6	18.7	0
ثانوية فأكثر	10.3	71.7	121	114.4	62.3	13.7	4.1

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء. دمشق. 2010 م.

2- الفساد الإداري الذي يُعدّ المسؤول عن معظم مشكلات سورية الاقتصادية والتنموية والسياسية، لأنه سبب استنزاف الطاقات السورية المادية، وعدم استثمار ما هو متاح منها للتنمية، وهدر الإمكانيات السورية التي كان يمكن من خلال تراكمها أن تجعل من سورية أنموذجاً للازدهار والتطور.

3- السياسة الاقتصادية والتنموية غير المنسجمة مع الخصائص السورية من جهة، وعدم الشفافية والمتابعة في عمليات التنفيذ من جهة ثانية؛ ممَّا أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد السوري على استيعاب قوة العمل المتقدمة للعمل سنوياً.

4- عدم ملاءمة المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، بنسقية متكاملة، لاحتياجات السوق الإنتاجية والخدمية في سورية، إذْ يحتاج الخريجون الجدد أو الذين يرغبون في العمل إلى تأهيل وإعداد.

5- ارتفاع معدل البطالة بين النساء السوريات ليصل إلى نحو 31.2%، وارتفاع نسبة الأمية بينهن، وقلة تأهيلهن التقني والمعلوماتي، قد جعل من البطالة أكثر حدة وشدة

واتساعاً، لأنه تبيّن فضلاً عن كون المرأة جزءاً من قوة العمل السورية، تتعرض كغيرها إلى معادلة سوق العمل (العرض والطلب)، إلا أنها وفي الحالة هذه أدت إلى زيادة نسبة التسرب من المدارس بأرقام عالية جداً في بعض المناطق (70%)، ودخول هؤلاء إلى قوة العمل المعروضة، ومن ثَمَّ ارتفاع معدل البطالة وزيادة شدتها.

6- تراجع حجم الاستثمارات المحلية والعربية والدولية نتيجة لجملة من الأسباب المحلية (التشريعات والفساد) والعربية والدولية، أغلبها سياسي واقتصادي له علاقة بموقف سورية المقاوم، أو للأزمة الاقتصادية العالمية؛ مما أدى إلى ضعف دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني.

7- تراجع قدرة القطاع العام عموماً (والقطاع الإنشائي منه خصوصاً) على تشغيل القوى العاملة ومحدودية حجم القطاع الخاص[4].

8- سوء النظام الضريبي وعدم قدرته على إعادة توزيع الدخل[5]. مما يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

9- نمو قطاع الخدمات من 34% في القرن الماضي إلى 45% في السنوات الخمس الأخيرة، وهو قطاع غير إنتاجي بالدرجة الأولى، وشكّل ما يُعرف باقتصاد الظل، إذْ تتراجع قدرة الاقتصاد الوطني عن استيعاب حقيقي لقوة العمل المحلية.

10- الجفاف الذي أصاب بعض المناطق السورية، وتكرار ذلك الجفاف سنوات متتالية مع بداية القرن الحادي والعشرين؛ مما أدى إلى تدمير بعض المنظومات البيئية وتراجع المخزون المائي الضروري للنشاط الزراعي وجفاف التربة، ولاسيمَّا القشرة

4- محمد عبد الشفيع عيسى . أوضاع القوى العاملة والتشغيل مع التركيز على تشغيل الشباب وتنقل الأيدي العاملة العربية. مجلة دراسات عمالية . العدد 4 لعام 2011م. دمشق. ص 94 .

5 – عابد فضلية . تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على الحماية الاجتماعية للعمال. مجلة دراسات عمالية. ع 3 لعام 2011م. دمشق. ص 22 .

الخارجية، لذلك فُقدت كميات كبيرة منها نتيجة للعواصف الغبارية التي أصبحت متكررة في فصل الصيف. أدى هذا الجفاف إلى هجرة الأراضي الزراعية فتراجع مصدر الدخل إلى درجة خطيرة، ممَّا دفع بأعداد كبيرة من السكان للهجرة إلى المدن الكبرى ولاسيمَّا العاصمة دمشق.

واقع البطالة في سورية: تتوزع البطالة في سورية في المحافظات السورية جميعها، ولكنها تختلف من محافظة إلى أخرى، وهذا يعود لأسباب تحتاج إلى كثير من التفصيل؛ ولذلك لن نتعرض لها في هذا البحث، ولكن يمكن دمجها مع الخصائص المحلية لكل محافظة أولاً، ولجملة المشاريع والخطط التنموية الموضوعة قيد التنفيذ ثانياً.

والجدول رقم (3) يبيّن التوزيع الجغرافي للبطالة في سورية ونسبتها في كل محافظة إلى المجموع العام .

المحافظة	متعطل عمل سابقاً			متعطل لم يسبق له العمل			المجموع			النسبة من المجموع
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	
دمشق	21422	5522	26944	13953	13130	27083	35375	18652	54027	11.3
حلب	15639	1412	17051	28632	7858	36490	44271	9270	53541	11.2
ريف دمشق	14640	5518	20158	19370	8720	28090	34010	14238	48248	10.1
حمص	5883	957	6840	12223	15345	27568	18106	16302	34408	7.4
حماة	5567	4290	9857	6573	10656	17229	12140	14946	27086	5.7
اللاذقية	7072	4265	11337	12876	30347	43223	19948	34612	54560	11.4
إدلب	8317	884	9201	9695	4905	14600	18012	5789	23801	5.0
الحسكة	11380	1305	12685	27647	13301	40948	39027	14606	53633	11.2
دير الزور	4659	1226	5885	22209	5852	28061	26868	7078	33946	7.1
طرطوس	2863	964	3827	9526	27368	36894	12389	28332	40721	8.6
الرقة	1375	290	1665	11722	1158	12880	13097	1448	14545	3.0
درعا	7718	2997	10715	5099	4049	9148	12817	7046	19863	4.1
السويداء	1649	2817	4466	2167	7238	9405	3816	10055	13871	3.0
القنيطرة	1772	518	2290	1129	677	1806	2901	1195	4096	0.9
المجموع	**109956**	**32965**	**142921**	**182821**	**150604**	**333425**	**292777**	**183569**	**476346**	**100**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، دمشق. 2011م. النسب من حساب الباحث.

من الجدول السابق يمكن تقسيم المحافظات إلى ثلاث مجموعات من نصيب المحافظة من البطالة في سورية، وهي[6]:

1- المجموعة العليا يراوح نصيبها من نسبة البطالة في سورية بين (8.6 – 11.4%)، وتضم المحافظات: اللاذقية، دمشق، حلب، الحسكة، ريف دمشق، طرطوس).

2- المجموعة المتوسطة يراوح نصيبها من نسبة البطالة في سورية بين(5 – 7.4%)، وتضم محافظات حمص، دير الزور، حماة، إدلب.

3- المجموعة الدنيا يراوح نصيبها بين (0.9 – 4.1%)، وتضم : درعا، السويداء، الرقة، القنيطرة.

ومن الجدول رقم 3 نستنتج أن محافظة اللاذقية فيها أعلى نسبة بطالة في سورية إذْ بلغ نصيبها من البطالة 11.4%، في حين لا تتجاوز نسبة سكانها إلى سكان سورية 4.7% فقط، تليها محافظة الحسكة التي بلغ نصيبها 11.2% من البطالة في سورية بينما لا تتجاوز نسبة سكانها 7% من سكان سورية الإجمالي. مع أن مدينة دمشق وفق السجلات المدنية لا تحتوي أكثر من 8.2% من سكان سورية ومن نصيبها من البطالة في سورية وفق حسابات المكتب المركزي للإحصاء، إلا أن الواقع غير ذلك كما يعرف الجميع، فالمدينة تحتوي نحو ثلاثة أضعاف هذا الرقم فضلاً عن وجود أكثر من400 ألف فلسطيني في المخيمات وفي باقي الأحياء الدمشقية، وهذا يعني أن البطالة فيها لا تقل عن 20% في الحد الأدنى، وهناك أعداد كبيرة من المهاجرين، الذين استقروا فيها في السنوات العجاف الأخيرة، وخاصة من المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية، وهذه لم تدخل في دراسات قوة العمل وفي تحديد نسب البطالة وفي توزيعها الجغرافي.

---

6 حُسبت البطالة وفق العلاقة الآتية:

$$\mathrm{Ue} = \frac{S}{LP}100$$

إذْ إنَّ S = العاطلون عن العمل وهم قادرون عليه.

LP = قوة العمل الكلية في المجتمع.

الجدول رقم (4) يبيّن عدد سكان سورية (الموجودون فقط في الداخل خلال وقت الحساب) موزعين حسب المحافظات السورية ونسبتهم إلى المجموع العام.

المحافظة	الجنس			النسبة من مجموع السكان %
	ذكر	أنثى	مجموع	
دمشـق	894	860	**1754**	**8.2**
حلـب	2509	2359	**4868**	**22.8**
ريف دمشق	1460	1376	**2836**	**13.3**
حمـص	922	881	**1803**	**8.4**
حمـاة	829	799	**1628**	**7.6**
اللاذقيـة	509	499	**1008**	**4.8**
إدلـب	767	734	**1501**	**7.0**
الحسكة	761	751	**1512**	**7.1**
ديـر الـزور	628	611	**1239**	**5.8**
طرطـوس	404	393	**797**	**3.7**
الـرقـة	493	451	**944**	**4.4**
درعا	521	506	**1027**	**4.8**
السـويداء	181	189	**370**	**1.7**
القنيطرة	46	44	**90**	**0.4**
المجموع	**10924**	**10453**	**21377**	**100**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. 2011م. النسب من حساب الباحث.

أمَّا توزيع البطالة على الفئات العمرية للسكان في سورية فقد وجد أن الفئات الشابة، على العموم، هي أكثر الفئات تعرضاً للبطالة لأسباب عدة أهمها الآتي:

1- بنية الهرم السكاني في سورية، إذْ تُشكّل الفئات العمرية الواقعة في سن العمل من15-59 سنة نحو56% من جملة السكان. فقد تبيّن أن نسبة البطالة في الفئة العمرية 15 – 24 سنة تصل إلى نحو 38%، وإذا أضفنا إليها الفئة الثانية حتى عمر 29 سنة فإن نسبة البطالة تصل إلى نحو69%.

2- تغير المواصفات والكفاءات والمهارات اللازمة للعمل في السنوات الأخيرة، وعدم القدرة في إيجاد مقاربة تأهيلية لهذه الفئات بالسرعة الضرورية.

3– تضافر مجموع الأسباب الأساسية للبطالة في السنوات الخمس الأخيرة مع بعضها لتعمل كمروحة واحدة تعصف في زيادة وتيرة البطالة وقوة شدتها.

4– تسريح نحو 150 ألف عامل في القطاع الخاص في السنة الثانية من الأزمة وتضرر نحو مليون عامل بدرجات متباينة تصل حد ترك العمل في القطاع نفسه.

والجدول رقم (5) يبيّن التركيب النسبي للسكان في سورية في منتصف عام 2011 حسب فئات السن والجنس (حضر – ريف) .

فئـات السـن	حضر			ريف			المجموع		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
أقل من سنة	2.4	2.4	**2.4**	2.8	2.9	**2.8**	2.6	2.6	**2.6**
1 – 4	9.9	9.8	**9.8**	11.5	11.1	**11.3**	10.6	10.4	**10.5**
5 . 9	12.4	11.6	**12.0**	13.3	13.1	**13.3**	12.8	12.3	**12.5**
10 . 14	11.0	11.5	**11.3**	11.9	11.7	**11.8**	11.4	11.6	**11.5**
15 . 19	10.8	10.3	**10.5**	11.3	10.8	**11.1**	11.0	10.5	**10.8**
20 . 24	9.4	9.1	**9.3**	9.8	9.2	**9.5**	9.6	9.2	**9.4**
25 . 29	8.2	8.4	**8.3**	7.8	8.5	**8.1**	8.0	8.4	**8.2**
30 . 34	6.2	6.8	**6.5**	6.3	6.7	**6.5**	6.2	6.8	**6.5**
35 . 39	5.8	6.5	**6.1**	5.3	5.6	**5.4**	5.6	6.1	**5.8**
40 . 44	5.6	5.8	**5.7**	4.4	4.8	**4.6**	5.1	5.3	**5.2**
45 . 49	4.7	4.8	**4.8**	3.3	3.5	**3.4**	4.1	4.2	**4.1**
50 . 54	4.0	4.1	**4.1**	3.1	3.7	**3.4**	3.6	3.9	**3.8**
55 . 59	2.9	2.8	**2.8**	2.5	2.6	**2.6**	2.7	2.7	**2.7**
60 . 64	2.4	2.2	**2.3**	2.3	2.2	**2.2**	2.4	2.2	**2.3**
65 فأكثر	4.3	3.9	**4.1**	4.4	3.6	**4.0**	4.3	3.8	**4.1**
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. دمشق 2012م.

يتبيّن من الجدول السابق أن الفئات الشابة في سورية تمثل صلب المجتمع السوري (نحو 42% من السكان بين عمر 15 إلى 39 سنة، وتصل نسبتهم إلى 66% حتى عمر 59 سنة، أي الذين يجب أن يكونوا ضمن قوة العمل السورية)، وهي الفئة التي تعاني من البطالة أكثر من غيرها، إذْ تصل نسبة البطالة بينهم إلى نحو 69% من نسبة البطالة الإجمالية في سورية، وهذا يجعل من قضية البطالة أهم القضايا التي تواجه المجتمع السوري، لأنها إذا ما تُركت لحالها فإنها قد توصلنا إلى نتائج خطيرة في المجالات كلّها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

نتائج البطالة وآثارها في الاقتصاد والمجتمع السوري:

للبطالة نتائج متعددة يمكن تصنيفها كالآتي:

أولاً- نتائج البطالة في الاقتصاد السوري:

أدت البطالة إلى رزمة من النتائج في الاقتصاد السوري، وهي:

1- تراجع معدل النمو الاقتصادي.
2- عدم الإفادة من قوة العمل الحيوية في المجتمع بالشكل والمستوى المناسبين.
3- الكساد الاقتصادي وعدم القدرة على تصريف مخرجات المؤسسات الإنتاجية لتراجع القدرة الشرائية لدى غالبية أفراد المجتمع السوري.
4- تدني الأجور وعدم الإسهام في سرعة عجلة الدورة الاقتصادية (من الإنتاج إلى الاستهلاك). فقد تبيّن أن ارتفاع الأسعار في العقدين الأخيرين تجاوز 1300%، في حين كانت آخر زيادة في الرواتب في آذار من عام 2011م بنسبة 20% من الراتب المقطوع للشريحة الأدنى من موظفي الدولة.
5- هجرة الأراضي الزراعية، ممَّا أدى إلى تراجع في الإنتاج الزراعي.
6- زيادة التصحر وتدهور الترب الزراعية وتراجع المنظومات الرعوية والبيئية الذي انعكس سلباً على الثروة الحيوانية والقاعدة العلفية الطبيعية.

ثانياً – نتائج البطالة في المجتمع السوري:

انعكست آثار البطالة في المجتمع السوري بأشكال ومستويات مختلفة، أهمها الآتي:

1- انتشار الفقر، الذي تنشأ عنه مجموعة كبيرة من المشكلات الاجتماعية، وتُقدّر نسبة الذين يعيشون دون خط الفقر حسب إحصاء 2004م نحو 11.4% [7]. فقد بينت الدراسات الميدانية [8] العلاقة الوثيقة بين البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة ولا سيمَّا إذا كان رب الأسرة متعطلاً عن العمل. وفي دراسة أجراها مكتب العمل والأجور وحماية المستهلك تبيّن أن متوسط حاجة الأسرة السورية المكونة من خمسة أفراد نحو 30 ألف ليرة شهرياً مع بداية الأزمة السورية، والآن بعد تضاعف الأسعار لمرتين أو ثلاث مرات فإن متوسط حاجة الأسرة السورية لا يقل عن 75 ألف ليرة. فارتفاع الأسعار كان ولا يزال يأكل ارتفاع الرواتب والأجور بنسب أعلى من ارتفاع الأخيرة، ومن ثَمَّ لا يوجد تحسّن ملموس في حياة المجتمع على العموم، ولولا الدعم الحكومي للمواد الغذائية والخدمات الاجتماعية الأساسية، لما استطاعت فئات كثيرة من المجتمع السوري تأمين احتياجاتها والسير بخُطَا التطور الاجتماعي والتعليمي. كان حجم الدعم الحكومي في الموازنة في عام 2011م نحو 25 مليار ل.س، في حين وصل في موازنة 2013م إلى 512 مليار ل.س أي بزيادة تزيد على عشرين مرة بعد إدراك الدولة أن أحد مداخل تنشيط الاقتصاد الوطني هو في إيجاد فرص عمل للشباب، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التشغيل.

2- الهجرة من الأرياف والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة وإلى العاصمة عموماً. ويوجد اتجاه آخر للهجرة خارج سورية إقليمياً ودولياً بشكل نظامي وغير نظامي، وقد بيّنت

7- عابد فضلية . مرجع سابق. ص 22.

4- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير سوق العمل في سورية 2009– 2010 م. / حزيران 2011م ، ص 122

الدراسات أن نحو 16% من قوة العمل السورية تسعى جاهدة للهجرة الخارجية. وسيكون لذلك تأثير واضح في البنى السكانية والعلاقات الاجتماعية في المجتمع السوري. وقد تضاعفت نسبة الهجرة الخارجية بين الشباب في السنتين الأخيرتين نتيجة للأزمة الأخيرة بما فرضته من عدم استقرار وتراجع في مستوى الأمن في بعض المناطق السورية.

3- زيادة التسرب من المدارس، لأن دخل كثير من الأسر التي تعاني من البطالة لا يكفيها مما يدفع بالأولاد الذكور، في الغالب، للخروج من التعليم ودخول سوق العمل لمساعدة الأهل على تأمين الدخل والاحتياجات البيتية.

4- عدم الاستقرار الأسري والاجتماعي في النهاية، وظهور كثير من المشكلات الاجتماعية، كارتفاع حالات الطلاق والانتحار والقتل وما إلى ذلك من الأمراض الاجتماعية المشابهة.

5- تراجع المستوى الثقافي في فئة الشباب والعزوف عن الإسهام في النشاطات الثقافية وارتياد المسارح والمكتبات، أو شراء الصحف والكتب العلمية والثقافية.

6- ارتفاع معدل نمو العشوائيات في المدن الكبيرة، وخاصة في دمشق وحلب، مما يخلق أفقاً واسعاً لمشكلات اجتماعية خطيرة، وتدنياً في مستوى الخدمات وتشوهاً في المدن السورية، وعدم قدرة المخططات التنظيمية للمدن على استيعاب حركة النزوح الكبيرة للمهاجرين إلى المدن، الراغبين في العمل وفي الحصول على الخدمات اللائقة.

استراتيجية مواجهة البطالة في سورية:

تشكل مواجهة البطالة في سورية قضية وطنية بامتياز، أي إنَّها تحتاج إلى وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بسورية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلها. باختصار يتجلى في معالجة قضية البطالة المشروع النهضوي الشامل الذي يجب أن يكون قادراً على نقل سورية من حالة عدم القدرة على الإفادة من قوة العمل السورية

بالشكل المناسب إلى حالة القدرة على تنمية الموارد السورية رافعة للاقتصاد السوري والمجتمع السوري على العموم. وفي اقتراحنا لوضع استراتيجية مواجهة البطالة في سورية نحاول وضع بعض الخطوات والحلول التي يمكن باتباعها التخفيف من حدة البطالة أولاً (أي إنَّها إجراءات إسعافية) وتجفيف منابعها بالشكل المناسب ثانياً.

وأهم هذه الاقتراحات، هي:

1- العمل على تنظيم الأسرة السورية للحد من النمو السكاني وجعله متوافقاً مع معدلات النمو السكاني العالمية، أي تخفيضه من 2.4% إلى 1.2% . وهذا يعني تقليل حجم قوة العمل السنوية من 350 ألف إلى 175 ألف عامل، وتخفيض كتلة السكان المتزايدة سنوياً من 575ألف نسمة إلى 285 ألف نسمة.

2- دعم القطاع الصناعي السوري، العام والخاص، وإعطاؤه الأولوية في السياسات الحكومية من الاستثمارات والتسهيلات التشريعية والمصرفية، ودعم الصادرات الصناعية السورية وحمايتها من المنافسة في الأسواق السورية، وإعفاء وارداتها من المواد الأولية ونصف المصنعة التي تدخل في الصناعات النهائية، وتوجيه السياسات الاقتصادية الخارجية السورية نحو إيجاد أسواق مناسبة للصناعات السورية. إن الصناعة هي أكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على استيعاب قوة العمل السورية بشقيها التخصصي وغير التخصصي، وهي تسهم بنحو الثلث (33%) من الناتج الإجمالي[9]، لذلك تُعدُّ الصناعة السورية قاطرة الاقتصاد الوطني من حيث قدرتها على إيجاد قيمة زائدة أو مضافة في المنتجات الزراعية السورية، فالمخرجات الزراعية السورية تصبح مدخلات صناعية قادرة على تحسين سوق العمل السورية وإيجاد سلعٍ ومنتجات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة.

3- تعديل المناهج التعليمية السورية وتطويرها بمستوياتها كلّها وجعل جزءٍ منها في المراحل الأولى (الابتدائية والإعدادية، أو ما يُعرف بالتعليم الأساسي) يخدم أسواق

9- جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. قطاع الصناعة لعام 2011 م. ص 313.

العمل، ويتوافق مع المتغيرات التقنية والمعرفية، لأن جزءاً من المتعلمين في هذه المرحلة قد يتسربون من المدارس إلى أسواق العمل. فقد تبيّن أن 69% من العاطلين عن العمل يحملون الابتدائية أو أنهم دون ذلك، وأن 30% يحملون الإعدادية، وهذا يعني أن 89% من العاطلين يحتاجون إلى تأهيل ليتمكنوا من دخول سوق العمل بما يتوافق واحتياجات هذا السوق. وفي قول للإمام علي (ع) : " أولى الأشياء التي يجب أن يتعلمها الصغار ما يحتاجون إليها كباراً". كذلك لا بدَّ من ربط جزءٍ مهم من المناهج التعليمية في المرحلة الثانوية والمعاهد بحاجات الدولة والمجتمع لقوة العمل الشابة، والحال نفسها بالنسبة إلى خريجي الجامعة إذْ يجب لمن يرغب منهم في العمل في المؤسسات الإنتاجية المجتمعية أن لا يدخلها دون تأهيل أو بتأهيل بسيط. فالجانب المهني والتطبيقي في بعض المناهج التعليمية أصبح ضرورة لا بدَّ منها.

4- إعادة هيكلة النظام الاقتصادي السوري بما يتوافق مع البنى الاجتماعية والاقتصادية المحلية (العناصر الإنتاجية وقوة العمل والاحتياجات المحلية أولاً) من جهة، والعوامل المساعدة على النمو المتوازن والمربح إقليمياً ودولياً، ووفق رؤى اقتصادية موثوق بها من جهة ثانية.

5- تشجيع الاستثمارات في الجوانب الإنتاجية أولاً، التي تخلق فرص عمل منفتحة وقادرة على التمويل الذاتي والاستمرارية تحت أقسى الظروف، كالزراعة والصناعة الزراعية والصناعة المرتبطة بالمواد الأولية المحلية كالفوسفات التي يمكنها أن توجد سلسلة متكاملة رأسية ومتشعبة من الصناعات المتقدمة، بدءاً من إسهامها في الصناعات الزراعية والأسمدة والكيماويات إلى الصناعات المتعددة التي تدخل فيها هذه الخامات.

6- إيجاد سياسة بنكية وإقراضية مناسبة، وخاصة للصناعيين من حيث الحجم والفائدة والمدة لتصبح الصناعة رافعة الاقتصاد والخدمات ومستوعبة أكبر نسبة من قوة العمل الوطنية.

7- مكافحة الفساد بأشكاله كلّها (الاحتيال والابتزاز والسرقات والهدر والمحسوبية[10]) وحماية المال العام، فالفساد سبب من أسباب الترهل في الاقتصاد وتراجع معدل النمو الاقتصادي، إذْ وُجد أن تراجع معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1% يزيد معدل البطالة بمعدل 2% والعكس صحيح، ولكن من أجل تحقيق ذلك لا بدَّ من إيجاد رأس مال لزيادة الاستثمار وتحسين شروط الإنتاج وإتمام الدورة الاقتصادية، وهكذا لاستكمال الدورة الاقتصادية: إنتاجاً وتوظيفاً وتسويقاً، لا بدّ من محاربة الفساد بأشكاله كلّها

8- توطين صناعة السيارات في سورية لأنها توجد عناقيد صناعية متعددة، وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل المستقرة، ويُخفف من البطالة ولاسيمَّا الدائمة أو المفتوحة.

9- زيادة عدد المدن الصناعية في سورية لثماني مدن كبرى، وهذا يزيد من التركز في المنشآت الصناعية فيزيد من عمليات التشابك والارتباط بين الفعاليات الصناعية مما يقلل من تكاليف الإنتاج، ويزيد من إنتاجية العمل الاجتماعي ووسطي الدخل الفردي، وهذا يسمح بالادخار وتوسيع السوق الداخلية[11] والمدن الصناعية تُسهّل عمليات التدريب والتأهيل لقوة العمل المحلية ،وتقلل من المسافة مكانياً وزمانياً وإدارياً في سوق العمل بين العرض والطلب، وهذا يجعل من حركة قوة العمل أكثر فاعلية، وتقلل من البطالة مباشرة.

10 – إبراهيم أحمد سعيد . الفساد والإصلاح في الوطن العربي. مجلة دراسات عمالية . ع 3 . دمشق. 2011م، ص 105 .

11 – فليح حسن خلف. التنمية والتخطيط الاقتصادي. عالم الكتب الحديث. الأردن 2006م . ص232.

10- ضرورة اعتماد التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة، لأنها تشكل الحل الأمثل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية كلّها في سورية وفي مقدمتها البطالة. فالتنمية الإقليمية تستثمر الموارد المحلية على أسس علمية متكاملة، الطبيعية والبشرية على حد سواء، وهي تؤدي إلى تشاركية حقيقية بين المواطنين ضمن القطاعات الاقتصادية الأساسية مع الدولة والاستثمارات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وفق إمكانيات الإقليم ذاته، فتحدّ من هجرة الشباب وتوجد توطيناً مناسباً للفعاليات الاقتصادية المهمة، صناعية وزراعية وسياحية وغيرها، وتوجد تمويلاً كافياً من خلال الإسهام الفعَّال من السكان المحليين والدولة وتحفيزاً للتنمية المتوازنة.

11- تحفيز قطاع الإعمار والإنشاءات وتنشيطه، لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تحريك القطاعات الأخرى كلّها، وهو يستوعب أعداداً كبيرة من قوة العمل ولاسيَّما قليلة التدريب منها التي تصل نسبتها إلى نحو 89% من قوة العمل السورية.

12- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالسبل كلّها، لأنها قادرة على إيجاد فرص عمل كثيرة واستيعاب فائض قوة العمل من جهة، وإيجاد فضاءات إبداعية عند فئات الشباب، التي تزيد فيها نسبة البطالة على غيرها من الفئات الأخرى، وتحسين عمل المرأة ونشاطها في المدن وفي الريف، ومن هنا تصبح المشاريع الصغيرة حاجة لابدّ منها، ومدخلاً حيوياً من مداخل حل مشكلة البطالة والقضاء عليها.

13- زيادة فاعلية قنوات الاتصال بين التنظيمات النقابية العمالية بمستوياتها المختلفة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية ومشاركتها في رسم السياسة الاقتصادية والتنموية، الاستراتيجية منها والمرحلية على حدّ سواء.

إن بنود هذه الإستراتيجية يمكن أن تعمل كمنظومة واحدة، ويمكن أن ترتب وفق أولويات متناسبة مع الخصائص المكانية لكل إقليم من الأقاليم أو لكل قطاع من القطاعات أو مرحلة من المراحل، بما يتوافق وإمكانيات التمويل والتنفيذ والمتابعة. ولكن لا يمكن الانتظار أكثر لأن المشكلة تزداد تعقيداً وتشابكاً وتكاليفَ وآثاراً سلبية في

الجوانب كلّها يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر، ويدفع الوطن كله ضريبة هذا التأخير في التصدي لمشكلة البطالة، لأنها كما بينّا في هذا البحث تُعدّ أم الخبائث الاجتماعية، ومن أهم أسباب التردي الاقتصادي والكساد وضعف معدلات النمو والتنمية، ولعل من إيجابيات الأزمة الحالية أنها ستشُغّل قوة العمل السورية كلها سنوات قادمة، لأن إعادة إعمار ما خربته الحرب الكونية على سورية وما يجب أن تكون عليه في العقود القادمة من إعادة بناء وتخطيط وتنفيذ سيتطلب جهود السوريين ومشاركتهم كلّهم في ذلك.

المصادر والمراجع

1- الجوهري. قاموس الصحاح. الجزء الرابع. دار العلم للملايين. بيروت. ط4 1987م.

2- خلف، فليح حسن. التنمية والخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث. الأردن 2006م.

3- سعيد ، إبراهيم أحمد. الفساد والإصلاح في الوطن العربي. مجلة دراسات عمالية، دمشق. العدد 3 / 2011م.

4- عيسى، محمد عبد الشفيع. أوضاع القوى العاملة والتشغيل مع التركيز على تشغيل الشباب وتنقل الأيدي العاملة العربية. مجلة دراسات عمالية. دمشق. العدد 4 لعام 2011م.

5- فضلية، عابد. تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على الحماية الاجتماعية للعمال. مجلة دراسات عمالية. العدد 3 لعام 2011م.

6- جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. قطاع الصناعة 2011م.

7- المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة.

8- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير سوق العمل في سورية 2009- 2010 م. حزيران 2011م.

9- وزارة العمل (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل). التقرير السنوي.2012م

10- الموسوعة العربية. المجلد الخامس. دمشق. 2002م ط1.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2013/5/28